الأمم المتحدة E/CN.15/2017/17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 November 2017
Arabic
Original: English

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة السادسة والعشرون المستأنفة
فيينا، ٧ و٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧
البند ١١ من جدول الأعمال
مسائل أخرى

ترشيح عضو في مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

مذكِّرة من الأمين العام

١- يُسترعى انتباه لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى مسألة تتعلق بتشكيل مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة وتتطلَّب من اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها. فقد استقالت كريستين كلاين (الولايات المتحدة الأمريكية) من مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.

٢- وتقضي المادة الرابعة من النظام الأساسي للمعهد (مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٨٩) بما يلي:

"٢- يكون تشكيل المجلس كما يلي:

"(أ) سبعة أعضاء تختارهم لجنة منع الجريمة ومكافحتها[1] بناءً على ترشيح من الأمين العام، ويوافق عليهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقيقة أنَّ المعهد وأعماله يُموَّلان من المساهمات الطوعية، وكذلك لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل. ويكون اختيار أعضاء المجلس من بين الأشخاص المرموقين الذين يتمتعون بالمؤهلات والخبرة اللازمة. ويعمل هؤلاء الأعضاء بصفتهم الشخصية لمدة خمس

(١) عقب اعتماد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١/١٩٩٢، تغيَّر اسم لجنة منع الجريمة ومكافحتها إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

الرجاء إعادة استعمال الورق

سنوات ابتداءً من تاريخ أول اجتماع للمجلس يُدعون إلى الاشتراك فيه. ويجوز للجنة إعادة تعيينهم بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لما لا يزيد عن مدة واحدة أخرى."

٣- والمرشَّحة التالية مقترحة على لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لاختيارها: سوزان هايدن (الولايات المتحدة).

٤- ويُراعَى في تشكيل المجلس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. ويتألَّف مجلس الأمناء الحالي لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة من التالية أسماؤهم:

كارلوس كاستريسانا فيرنانديث (إسبانيا)

خويل أنطونيو إيرنانديس غارسيا (المكسيك)

الطاوس فروخي (الجزائر)

جيانتيلال كاريا (أوغندا)

ستوارت بيج (أستراليا)

محمد حنزاب (قطر)

٥- وترد في مرفق هذه الوثيقة معلومات أساسية عن المرشَّحة المقترحة. ويمكن الاطلاع لدى الأمانة على معلومات أساسية أكثر تفصيلاً عن المرشَّحة.

المرفق

معلومات أساسية عن مرشَّحة لشغل منصب في مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

سوزان هايدن (الولايات المتحدة الأمريكية)

١- شغلت سوزان هايدن لأكثر من ٣٠ سنة منصب مستشار أقدم في مجال الخدمة العامة وإنفاذ القانون في حكومة الولايات المتحدة، وذلك في وزارات العدل والخارجية والخزانة، فضلاً عن دوائر الاستخبارات. وعملت السيدة هايدن أيضاً مستشارة لمنظمات دولية مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكذلك المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد.

٢- وتقدِّم السيدة هايدن في الوقت الراهن المشورة الاستراتيجية والتدريب والمساعدة التقنية للقطاعين العام والخاص بشأن مكافحة الفساد والاتجار غير المشروع والجرائم المالية. وهي أخصائية استراتيجية قانونية لدى منظمة غير حكومية تحقق في الاتجار غير المشروع بالحياة البرية، وعملت عضواً في فريق مراقبة شُكل بأمر من محكمة لشركة مصنفة في قائمة فورتشن ٥٠٠ (Fortune 500)، وقامت لدى مكتب وزارة الخزانة بالولايات المتحدة بتقديم المساعدة التقنية إلى بلدان في أمريكا الجنوبية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعمل السيدة هايدن بصفة خبيرة رفيعة المستوى لتقييم الجوائز والمنح العالمية في مجال مكافحة الفساد والجريمة، وبصفة مستشارة أقدم لدى الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد.

٣- وشغلت السيدة هايدن منصب مشرفة على فرق عمل معنية بإنفاذ قوانين مكافحة الجريمة المنظمة، فقادت سلطات إنفاذ القانون على كل من الصعيد المحلي وصعيد الولايات والصعيد الاتحادي في التحقيقات في مجال الاتجار الدولي بالمخدرات والتحقيقات المالية، من التحقيق إلى المحاكمة. وكانت أيضاً من بين كبار المدعين العامين في الوحدة الدولية لقسم مصادرة الموجودات وغسل الأموال بوزارة العدل، التي تعالج الفساد الحكومي. وقامت بالتحقيق والملاحقة القضائية في قضايا دولية معقدة متعلقة بالشؤون المالية والإرهاب والاتجار غير المشروع؛ وأتاحت المساعدة وبناء القدرات لوكالات مختلفة معنية بالتحقيق والضبط الرقابي، وعملت ممثلة للوزارة في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ومثلت المدعي العام في تحقيقات دولية عديدة. ووفرت السيدة هايدن المشورة القانونية والصياغة التشريعية والتدريب الدولي والإقليمي، وأجرت تقييمات ميدانية لنظم مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في جميع أنحاء العالم.